

التعاون بين الجزائر والدول الإفريقية - آفاق وطموح

د. حسين فريجة

- جامعة المسيلة -

تمهيد:

التعاون بين الدول الإفريقية ضرورة ملحة أملتھا الظروف العالمية والتكتلات الإقليمية، فالتعاون بين الجزائر وإفريقيا - جنوب الصحراء، هي تعبیر حي عن التعاون الموجود بين دول سائرة في طريق النمو، فالتعاون الجزائري الإفريقي برز واضحا منذ بداية العقد السادس من القرن ويتضح ذلك من خلال التعاون و التبادل التجاري الذي يتم بين الدول الواقعة جنوب الصحراء (النيجر، مالي، نيجيريا)، وذلك عن طريق إسيهار - تمراست - ومعرض ادرار وإليزي وكذلك التعاون بين الدول المغاربية والجزائر وكذلك التعاون في مجال مكافحة الإرهاب عن طريق الميثاق الإفريقي لمكافحة الإرهاب¹.

الأصول التاريخية للتعاون الجزائري الإفريقي:

بالرجوع إلى الأصول التاريخية للعلاقات بين الدول الإفريقية والجزائر، فانتشار الإسلام انطلاقا من الجزائر ومختلف الطرق التجارية التي كانت تمر بها القوافل الإفريقية وتتخذ من ادرار مركزا وذلك يجلب التوابل والبخور باتجاه الأندلس على طول الطرق الصحراوية القادمة من أواسط إفريقيا باتجاه سواحل البحر الأبيض المتوسط متجهة نحو اشبيليا وقرطبة، ونقل التمور والملح من عين صالح والمنيعه، والأقمشة والسكاكين وصفائح السيوف تمثل أهم الصادرات الجزائرية إلى سوق كاتشنه، كما أن مدن أغارس تمبكتو وكانوا وهاوسة كانت تمثل أهم الأسواق الإفريقية للجزائر فيما يتعلق بتجارة التمور، الأقمشة ومجموعة من المصنوعات²، وهذا التعاون الجزائري الإفريقي منذ التاريخ قد سمح بإرساء تقارب ثقافي وتجاري بين الجزائر والدول الإفريقية.

كما أن الإسلام كنظام ديني وثقافي واقتصادي قد شكل البنية الأولى بين الجزائر وإفريقيا، حتى مجيء الاستعمار الذي أحدث هوة وانشقاكا في مجموعة الدول الإفريقية³.

كان على الدول الإفريقية أن تنتظر مجيء وهبوب التيار التحرري لينتقي الأفارقة مجداً حسب المصير المشترك الذي يربطهم وقد كان الكفاح المسلح الذي خاضه الشعب تزايري نموذجاً ليحعل الدول الإفريقية تقف كحدار طبع إفريقيا المناوئة للاستعمار، وقد حدث الكفاح المسلح الذي خاضته الدول الإفريقية.

تقارباً خارقاً بين حركات التحرر في إفريقيا والجزائر فالوحدة المضادة والمناهضة لاستعمار هي الأساس التاريخي لما سيكون عليه التعاون بين إفريقيا والجزائر خلال مرحلة استقلال.

إن الدول الإفريقية تعتبر كئلة متجانسة بسبب خضوعها للاستعمار الذي فرض عليها مدة طويلة، والواقع أن البلدان الإفريقية من الشمال إلى الجنوب قد خضعت خلال فترات مختلفة للحكم الأوربي الذي كان يمارس سلطة متشددة ويستغل الثروات الطبيعية والوارد بشرية فيها لصالح الأقليات من السكان، بل أن إفريقيا نفسها تفصل بينها فوارق لغوية ومشارب ثقافية بعضها أصيل والبعض ورثه عن العهد الاستعماري، ويبدو بأن هذه الفوارق تبقى حتى بعد تدشين الوحدة الإفريقية، فالبلدان الإفريقية ورثت إلى جانب الفقر في الموارد والمرافق العامة والتخلف التنموي والاقتصادي التي تترشح تحته، بل أن معظم هذه الدول لم تحصل على استقلالها إلا في سنة 1959 و 1963.

المصير المشترك بين الجزائر و الدول الإفريقية:

فالجزائر والدول الإفريقية تلتقي في ماض واحد وفي حاضر واحد وفي مصير واحد مشترك بينهم، أما الماضي القريب هو أن الجزائر والدول الإفريقية خضعت حيناً من الدهر للاستعمار وكانت الدول الإفريقية والجزائر هدفاً لنهب المواد الأولية وسوقاً للمنتجات الصناعية للدول الاستعمارية والجزائر والدول الإفريقية نشرت في ماض سياسي يتمثل في الكفاح ضد الاستعمار كما تشترك في الحاضر في الكفاح ضد التخلف.

إن من أهم الطواهر المشتركة التي تجمع إفريقيا بالجزائر هو ما يقوم به المثقفون من قيادة فكرة نحو مستقبل منشود، نعم إن المستترين في الجزائر وفي إفريقيا يتولون زمام القيادة الفكرية، وليس بـد أمام المستترين منا، لكي يحققوا أهدافهم من إشعال روح التعاون بين الدول الإفريقية بشتى الوسائل، ومن أهم هذه الوسائل التركيز على إحياء

التراث، ليظهر كل شعب مجده ليستحقه على استرداد شخصيته وكرامته، كما أنه لا بد من التعاون في المجال الاقتصادي بين الدول الإفريقية للخروج من آثار التبعية الاقتصادية وتحقيق التوازن والأمن الغذائي.

مشاكل التنمية التي واجهت إفريقيا بعد الاستقلال:

تعاني أغلب الدول الإفريقية من نقص في الموارد الطبيعية وإن توفرت، فهي تعاني من الموارد البشرية والكوادر المؤهلة.

ولقد اتجهت الدول الإفريقية في بداية استقلالها إلى التنمية الصناعية على حساب الزراعة رغم أن جميع المخططين والساسة الإفريقيين يعترفون رسمياً بأهمية الزراعة، وكما ذكرت لجنة ليستر بيرسون فإن معظم المخططات لا تركز على أخطر مشكلة ستواجهها الدول الإفريقية المتطورة، ونعني بذلك مشكلة البطالة، لأن العمال الزراعيين الذين يعرفهم ارتفاع الأجور في المدن سيهجرون زرافات ووحانا إلى المدن، ونظراً لأن فرص العمل في المدن لا تشهد إلا زيادة متواضعة، فستكون النتيجة الحتمية ازدياد مشكلة البطالة خطيرة⁴.

التكثف الاقتصادي بين الدول الإفريقية:

إن التبع لتطور الأحداث الاقتصادية العالية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، يلاحظ بوضوح أن أعضاء المجتمع الدولي قد أخذوا بسياسة التكثف الاقتصادي سواء الثنائي منه أو الجماعي وسيلة لمواجهة مشاكلهم الاقتصادية والسياسية.

وما إنشاء السوق الأوربية المشتركة، إلا مظهر من مظاهر التكثف، ولم يكن هذا التكثف وليد الصدفة بل جاء نتيجة لتطور الواقع الاقتصادي منذ توقف الحرب العالمية الثانية، وإذا كانت الدول المتقدمة اقتصادياً تسعى إلى تحقيق التعاون أو التكامل لمواجهة التنافس الذي تزايد حدته ولأخذ بأسباب التطورات التكنولوجية تدعمها لإمكانيات النمو المطرد، فإن الدول النامية أخرج ما تكون إلى تدعيم التعاون فيما بينها، وتنسيق النشاط الاقتصادي للتغلب على صعاب التنمية العديدة ذات الطبيعة المعقدة والمتداخلة فألى جانب ضيق السوق المحلية وعدم القدرة على تعبئة الموارد المالية، وضعف تراكم رأس المال وصعوبة التقدم التكنولوجي وضعف المركز التنافسي في الأسواق الخارجية وتزايد أعباء

الديون الخارجية، ورغم كل الجهود والمحاولات المبذولة لإيجاد حل لمسألة التنمية في بلدان العالم الثالث فقد باءت بالفشل لأنها كانت في أحسن الأحوال عبارة عن مسكنات أكبر منها حلولاً جذرية.

كما لاحظ المؤتمر الرابع لبلدان عدم الانحياز المعقد بالجزائر في سنة 1973 حيث أُرجم المؤتمرين أسباب فشل الاستراتيجية الدولية للتنمية بصورة خاصة إلى عدم توفر الإرادة السياسية لدى البلدان الرأسمالية وإلى تجاهل الاهتمامات الحقيقية للبلدان النامية وإلى وجود ثغرات في التعاون الاقتصادي الدولي.

ولقد الأسباب بدأت الدول النامية منذ انعقاد مؤتمرها الثالث بلوزاكا 1970 تولي اهتماما كبيرا للقضايا السياسية والاقتصادية وسياسة الاعتماد الجماعي، والتركامل الاقتصادي الإقليمي وقد لاحظ مؤتمر لوزاكا ما يلي:

حجم التدفقات الإقليمية في البلدان المتطورة في اتجاه البلاد النامية وارتفاعه في البلدان النامية إلى البلدان المتطورة بسبب حجم الأخطاء المترتبة عن الديون.

مقررات الجزائر والتعاون بين الدول الإفريقية:

أكد مؤتمر الجزائر على إمكانية التعاون بين الدول النامية فيما بينها في المجالات الاقتصادية والبحرية والمالية والتكنولوجية وعلى هذا الأساس يجب أن يحدد التعاون إلى:

1- ميدان التبادل التجاري:

حين يمكن تطوير وتوسيع التبادل التجاري بين البلدان النامية، يجب على كل بلد من البلدان النامية أن يسعى لرفع نسبة الاستيراد من البلدان النامية الأخرى.

2- توطيد التعاون المالي والنقدي:

يجب على البلدان النامية العمل على إقامة تعاون وطيد وتساور مستمر بين البنوك المركزية لبلدانها بهدف تطوير تعاونها في مجالات التبادل النقدي والمالي، والعمل على إنشاء مؤسسة مالية مشتركة في هذا المجال.

يجب أن تشجع البلدان النامية تنمية مواردها الأولية التي تشكل أهمية بالنسبة للاقتصاد العالمي.

التعاون بين الجزائر و دول المغرب العربي:

عرفت الجزائر ودول المغرب العربي عموماً من الوحدة السياسية في عصور تاريخية وخصوصاً في القرن الحادي عشر تحت دولة المرابطين ثم تحت راية المرحدين، وحيث الشريعة الإسلامية كانت هي المسائدة.

وكانت رؤوس الأموال والأشخاص تنتقل بين هذه البلدان، غير أن هذه الدول ورغم خضوعها إلى الاستعمار الذي كان يمارس أساليب متشابهة في توجيه مصائر الشعوب، أنه وضع لكل فيها نظاما سياسيا واقتصاديا يماشى مع مصالحه، غير أن تعاون الدول فيما بينها جعل عوامل نجاح الجهود من أجل إقامة وحدة مغربية وعلى ه الأساس فإن الجزائر حاولت منذ البداية تسيق جهود سياسة النقط بين الجزائر وليبيا، وبعد كما كان شائعاً من أن ليبيا ترى في الجزائر منافساً خطيراً في الأسواق العالية، ويمكن ملاحظته أن جهود دول المغرب كان ينصب في المراحل الأولى للاستغلال على الوحدة السياسية، غير أن تسرب الاختلافات الإيديولوجية والمصالح الضيقة جعل من الوحدة المغاربية تتأخر لفترة من الزمن.

وللإحاطة أن الاتجاه السياسي والثوارف الاقتصادية كان حائلاً دون إقامة تكتلات اقتصادية بين عدة مناطق في إفريقيا.

وعلى هذا الأساس جاء في تقرير بعثة البنك العالمي التي زارت المملكة المغربية لبحث إمكانيات التنمية "إن البعثة ترى أن الفوائد المشتركة التي ستجنيها هذه البلدان في الارتباط الإقليمي تستحق بذل كل مجهود لتحقيقه والقيادة الأولى تصل بتحقيق تلك البنية التحتية"، وقد أوصت لجنة البنك بضرورة التعاون بين الجزائر والمغرب خصوصاً في مجال استخراج المعادن (الزيت، الرصاص) التي تحت رواسيها تحت حذور أراضي البلدين.

والتعاون يفرض نفسه أيضاً كما جاء في تقرير خبراء البنك العالمي لما قاله الخواز وليبيا من الغاز الطبيعي.

وكذلك قدمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا توضيحاً عن أهميتها توتير وتوطيد التعاون بين بلدان المغرب العربي في مجال استخدام الطاقة ومسح الأرض وفي مجال إنتاج الحديد والصلب.

وقد عقدت عدة مؤتمرات لوزراء الاقتصاد منها:

1. مؤتمر تونس الذي انعقد بين 29 سبتمبر و 01 أكتوبر 1964:

وفي هذا المؤتمر بحث وزراء الدول الأربع مجموع المسائل المتعلقة بإقامة تعاون اقتصادي وحثوا على زيادة التبادل التجاري وخلق منطقة حرة بين البلدان الأربع، وقد أنشئت لهذا الغرض اللجنة الاستشارية الدائمة التي كلفت بإعداد دراسات عن مختلف المشاكل التي تتعلق بالتعاون الاقتصادي وتضم هذه اللجنة ممثلي المغرب الأربع وتتكون من رئيس وثمانية أعضاء ومقرها الدائم تونس وتنفذ اجتماعها حرة كل 3 أشهر⁶.

II مؤتمر طنجة: 28/26 نوفمبر 1964:

انعقد مؤتمر طنجة برئاسة "جاردنر" سكرتير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا وفي هذا المؤتمر بحث الوزراء مشاكل التبادل التجاري وافقوا على ضرورة إيجاد "الظروف المناسبة والملائمة للتنسيق الصناعي" وقد وضع المؤتمر قرارا يقضي بأن تدخل اللجنة الاقتصادية الإفريقية مع اللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب في أقرب وقت ممكن للتأكد من الإمكانات الصناعية الموجودة والإنتاج الزراعي ودراسة إمكانيات كل بلد وكلف المؤتمر اللجنة الاستشارية الدائمة لخلق الظروف المناسبة لإيجاد إطار تعاون وتبادل تجاري بين دول المغرب العربي.

III مؤتمر طرابلس: 27/25 مايو 1965:

درس المؤتمر إمكانية تبادل المعارض بين بلدان المغرب العربي والمعارض الدولية، وكذلك كلف المؤتمر بدراسة تنسيق تصدير المنتجات الزراعية بين دول المغرب العربي.

IV مؤتمر الجزائر: 11/08 فبراير 1966:

قرر المؤتمر تنسيق التعاون بين دول المغرب العربي وتعزيز المؤسسات المغربية كما كلف المؤتمر اللجنة الاستشارية الدائمة دراسة تتعلق:

بدراسة العقبات التي تعترض التبادل التجاري بين الدول الأربع.

صياغة واقتراح قرارات يعتمدها المؤتمر تتعلق بتنمية التبادل التجاري.

صياغة دراسات تتعلق بصناعة الصلب والزجاج وقطع الغيار والسيارات والجرارات.

اعتمد المؤتمر قرارات لجنة السياسة وتنشيطها بين دول المغرب العربي.

وعلى هذا النوال تواصلت المؤتمرات بغرض دراسة المشاكل.

غير أن اللجنة الاستشارية نظرا لضعف النتائج التي حققتها في ميدان التبادل التجاري خاصة قرارات إعادة النظر في المؤتمر الذي انعقد بتونس بتاريخ 22 - 23 نوفمبر 1967.

وهكذا تواصل التعاون بوضع خريطة صناعية لبلدان المغرب العربي يتمثل خاصة في مجال إنتاج الطاقة على أساس موارد النفط والغاز الطبيعي التي تملكها الجزائر والتي تستفيد منها تونس والمملكة المغربية، كما أنه تم إيجاد مشروع مفيد قامت به الجزائر في نطاق إنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعه في جميع بلدان المغرب العربي وبلدان ما وراء جنوب الصحراء الكبرى.

إن الجزائر تعتبر مدخلا ومرا ضروريا اتجاه البلدان الإفريقية كما هي قلب المغرب العربي وهذا يمنحها مكانة مرموقة لإقامة تعاون بينها وبين الدول الإفريقية، كل هذا يجعله نذرك البعد المكاني الاستراتيجي لجزائر متعاونة مع إفريقيا بل تعد عاملا حاسما للحفازة على التوازن الاقتصادي داخل هذه القارة وأمنها واستقرارها، وبالتالي فإن الدول الإفريقية والجزائر محكوم عليها بالتعاون فيما بينها.

التعاون الجزائري الإفريقي في المجال السياسي:

لقد عملت الجزائر من أجل إيجاد تضامن فعلي وتعاون بين الدول الإفريقية ويظهر بصورة جلية من خلال اعتراف بعض الدول ببعضها من خلال الجهود التي بذلتها الجزائر وخاصة اعتراف المغرب. كبريطانيا وقد بقي التاريخ يذكر هذا الدور الذي لعبته الجزائر في المنطقة الإفريقية، وهذا الهدف هو الذي دفع بالجزائر إلى إبرام المصالحة بين الجمهورية العربية الصحراوية وموريطانيا وإلى إبرام معاهدة الوفاق بين موريطانيا وتونس وإلى تتين العلاقة بينها وبين جمهورية التشاد والنيجر ومالي وجيرانها وإحلال الوئام بين بوركينافاسو ومالي، كما عملت الجزائر على إعداد ميثاق يهدف إلى القضاء على سياس الميز العنصري وإعداد لائحة وتنظيم مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب والتعاون بين الدول الإفريقية.

الخاتمة

تلك نظرتنا إلى المستقبل والتعاون بين الجزائر ومثيلاتها في القارة الإفريقية وحين التعاون نكون قد وصلنا إلى الأمل المنشود وبذلك تسود العدالة والسلام ربوعنا وتندثر فوارق الظلم والجروب وتزول الفوارق العنصرية وفوارق الثروة وفوارق العلم ولقد أراد الله للدول الإفريقية أن يظهر بين أبنائها قادة يحسنون التعبير عن شعوركم ويحسنون القيادة نحو تحقيق الآمال فرأينا اليوم في ملتقى إدرار رجالا في م الأبطال يتفانون في خدمة التواصل بين الجزائر وإفريقيا هؤلاء البناة يشتركون في جسور التعاون اللتين بناء جديد يعيد للقارة الإفريقية قيادة الحضارة ولما لا إفريقيا علمت الإنسان أصول الحضارة.

والجزائر منذ 1973 وهي تعمل جاهدة لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها القارة الإفريقية ووضع حد لاستغلال ثروات العالم الثالث، ولاختلال التوازن في المبادلات التجارية واستعادة السيادة على الثروات الطبيعية⁷.

كما عقدت عدة ملتقيات تتعلق بالتعاون بين الجزائر وإفريقيا تتمحور خاصة حول تطوير الزراعة الغذائية وكذلك التكامل والابتكار، وتطوير الخدمات الاجتماعية والتخطيط ووسائل ضبط الاقتصاد، كما انعقدت أشغال الدورة السادسة عشر لجنة إفريقيا التابعة للمنظمة العالمية للسياسة يوم 08 جوان 1987 بالجزائر من أجل وضع ميثاق للتعاون السياسي بين الجزائر والدول الإفريقية.

كما عملت الجزائر في المدة الأخيرة خلال سنة 2001 على إقامة مد خط أنبوب الغاز الطبيعي بين الجزائر ونيجيريا وساهمت الجزائر في القضاء على بؤر التوتر التي قامت في بحيرة إفريقيا وحرب الاخوة الأعداء في الكونغو، ودائما ونحن بصدد التواصل بين الجزائر وإفريقيا جاءت زيارة رئيس الجمهورية لجمهورية جنوب إفريقيا خلال شهر أكتوبر 2001 وتبعها إنشاء لجنة عليا من أجل إقامة تعاون بين الجزائر وجنوب إفريقيا تمثل خاصة في فتح رحلة الطيران بين الجزائر وجوهانسبورغ.

الهوامش

- 1- عقد في دكار اجتماع ضم ممثلين عن 30 دولة إفريقية بتاريخ 17 أكتوبر 2001 من أجل إعداد ميثاق مو- لمكافحة الإرهاب ويدعو الاتحاد الإفريقي الذي خلق منظمة الوحدة الإفريقية إلى عقد قمة طارئة في هذا الشأن (جريد الخير الصادرة بتاريخ 18 أكتوبر 2001، ص 4).
- 2- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية 1985، ص 66 وما بعدها.
- 3- عبد القادر محمودي، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد الرابع 1986 ص 89.
- 4- إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981 ص 119 وما بعدها.
- 5- كان من نتائج التعقيدات الاقتصادية التي أحالت دون إقامة تعاون بين المغرب وتونس هو اعتراف تونس بموريطانيا، مما أدى إلى تدهور العلاقات التجارية بين المملكة المغربية وتونس، كما أدى إلى توسيع الهوة التي كانت تستهدف إقامة علاقات ثقافية واقتصادية بين البلدين.
- كما أن اعتراف الجزائر بجمهورية البوليزاريو قد جعل من المملكة المغربية تقف أمام جعل بناء صرح مغاربي وتعرقل تطوره.
- 6- لحد اليوم لم يتحقق التبادل التجاري المنشود من بلدان المغرب العربي ما لم تتأكد المنطقة التجارية الحرة.
- 7- عبد الحميد عجالي، الجزائر ومنظمة المؤتمر الإسلامي، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 6 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987، ص 51.